

الجزائر تحتفل باليوم الدولي للبرلمان: تعزيز الديمقراطية، دعم القضية الفلسطينية، ومواجهة التحديات الدولية

أصدر مكتب مجلس الأمة، برئاسة السيد صالح فوجيل، رئيس مجلس الأمة، اليوم السبت 29 جوان 2024، بيانًا، عشية الاحتفاء باليوم الدولي للبرلمان، والمصادف لـ 30 جوان من كل عام والذي يتزامن والذكرى الـ 135 لتأسيس الاتحاد البرلماني الدولي، هذا نصّه:

“تُحيي برلمانات دول العالم اليوم الدولي للبرلمان المصادف لثلاثين يونيو من كل سنة، ومعه الذكرى الـ 135 لنشأة الاتحاد البرلماني الدولي، وكلا الحدثين يبرزان بشكل جلي، المكانة المميزة التي أضحت تشغلها البرلمانات داخل دولها وخارجها ضمن الأطر البرلمانية الإقليمية والدولية، إنطلاقاً من إسهاماتها في عملية التشريع والرقابة، علاوة على الدور الهام الذي يؤديه البرلمانيون من منطلق تمثيلهم لشعوبهم وبالنظر لسعيهم في سبيل تحقيق تطلعاتهم وتكريس إراداتهم في تحقيق قيم الأمن والسلم وتكريسها بالفعل...”

إن إحياء المناسبتين، يأتي تذكيراً بالمسار الذي قطعه الاتحاد البرلماني الدولي منذ تأسيسه في 30 جوان 1889 على يد مجموعة من البرلمانيين الذين آمنوا بنجاح الحوار البرلماني والدبلوماسية البرلمانية كأفضل مقاربة لتسوية النزاعات والخلافات وليست الحروب والمواجهات المسلحة التي تولد الخراب والدمار، المتناثرة اليوم - للأسف - في الكثير من أصقاع العالم، ونخصّ بالذكر ما تعيشه غزة في فلسطين المحتلة، أين يتمادى الاحتلال الصهيوني في اقتراح جرائم في حقّ الأبرياء المدنيين من رُضّع وأطفال ونساء ومسنين وارتكاب جرائم في حقّ الأعيان المدنية والعمران والبيئة، منتهاجاً إبادة جماعية ثابتة ومكتملة الأركان، ومستخدماً كافة صور التقتيل الهجمي الجماعي والتشريد والتنكيل، عن طريق القصف العشوائي للأحياء المدنية والتجويع والتعطيش والتهجير القسري، سعياً منه إلى انحاء القضية الفلسطينية، غير عابئ بخرقه لأحكام القانون الدولي الإنساني وانتهاكه لمبادئ القانون الدولي برمّته، ناهيك عن

ضربه للقيم الأساسية للاتحاد البرلماني الدولي التي تتعاطم أهميتها أكثر من أي وقت مضى باعتبار الإتحاد البرلماني الدولي مؤثلا للحوار والحلول السلمية التفاوضية لمنع النزاعات والحد منها فضلا على العمل من أجل ترقية أسباب الأخذ بها...

ومن جانب آخر، وحينما نستحضر قيم الأمن والسلم والتسامح فإننا بهذه السانحة نستذكر واقع الممارسات الديمقراطية في العالم، للوقوف على حالاتها ومآلاتها ومدى تقدمها كعملية من العمليات ذات الطابع السياسي والاجتماعي ثم تحولها إلى حقيقة ملموسة يحظى بها الجميع في كل مكان وتوفر الوسط الطبيعي الضروري لتكريس الحماية الفعالة لحقوق وحرريات الإنسان وفق ما يتطابق مع مختلف المواثيق الدولية لحقوق الانسان مما يعزز أسباب الاستقرار ويضعف أدوات التعاون الدولي من أجل النهوض بالتنمية ليفضي بالمحصلة إلى استباب أكبر للأمن والسلم على جميع المستويات في العالم...

وبحديثنا أيضا عن الديمقراطية، بإمكاننا كجزائريين وجزائريين، أن نفتخر بالمراحل الهامة وبالأشواط الملموسة التي تم قطعها في مسار بناء التجربة الديمقراطية في الجزائر، ابتغاء ترسيخ ممارسة ديمقراطية حقّة، نابعة من عمق مجتمعنا، مغترفة ومرتويةٍ بقيم ومبادئ ثورة نوفمبر المجيدة، ومستندة لجسيم التضحيات التي خلّدتها قوافل من شهداء المقاومة الوطنية والثورة التحريرية في تصديها الاستبسالي لأبشع صور الاستعمار وكذا شهداء الواجب الوطني الذين حاربوا الإرهاب الظلامي إبان العشرية السوداء، ذلك كله ما ساهم في بلوغ بلادنا اليوم مرحلة الرسوخ الديمقراطي، بعيدا عن أيّة إملءات من الخارج.

كما أدركت بلادنا بكل إستقلالية، أن القيم الديمقراطية والممارسة الصحيحة لمفهوم الديمقراطية تقتضي ضرورة تعزيز المكانة المجتمعية للمرأة في مختلف المجالات وإتخاذ كافة التدابير المناسبة لضمان تمكينها من التصويت والترشح للانتخابات والمشاركة في الحياة العامة وصنع القرار، وهو ما قامت به الجزائر منذ سنوات، لتتعزيز مكانة المرأة الجزائرية أكثر بموجب التعديل الدستوري الذي دعا إليه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وأقره الشعب الجزائري بالاستفتاء عليه في الفاتح من نوفمبر من سنة 2020... لتكفل جهود الجزائر المبدولة لتعزيز دور المرأة في السلم والأمن وكافة المجالات الأخرى على المستويات الوطنية والقارية والدولية وفقا لمقتضيات القرار الأممي 1325، وبما يتكيف مع التحولات الجيوسياسية العالمية الراهنة،... في ذات السياق، فقد حرصت الجزائر، على

التمكين للشباب وتكريس الحماية والعدالة الاجتماعيتين من خلال الحفاظ على مستويات عالية من الإنفاق الاجتماعي لتكريس الطابع الاجتماعي للدولة في كل المراحل والظروف، باعتباره عاملاً هاماً من أجل الاستقرار والسلم المجتمعي وتعزيز المساواة ودعم الديمقراطية وتحقيق التنمية المستدامة، ذلك ما ساهم في تغطية المستويات الأساسية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية للجميع، وسمح للجزائر أن تفي بالتزاماتها بإزاء مواطنيها، وذلك مواهبة مع برنامج الجزائر الجديدة بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، القائم على مبدأ الديمقراطية بالشعب وللشعب، مبتدأه ومنتهاه هو الإنسان، وهو المورد البشري، سمح بإيجاد واستخراج بؤر مضيئة في شتى مناحي الحياة، وهي جزائر تُنفذ بنشاط سياستها الداخلية كما الخارجية بروح الاستقلال والاعتماد على الذات والتنوع والتعددية.. وعليه فإن الانتخابات الرئاسية المسبقة للسابع من سبتمبر القادم تأتي تنويجاً لمسار ديمقراطي حقيقي انتهجه رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، وتجسيد عملي في الجزائر الجديدة لمبدأ "السيادة للشعب...ومن أجل الشعب"...

وبالرجوع لما يتصل بواقع الحال في العالم ضمن التفاعلات الدولية الراهنة، سيتضح للجميع وبكل موضوعية، أن "ثمة أزمة حقيقية في إدراك مضمون ديمقراطية العلاقات الدولية للحفاظ على الأمن والسلم الدوليين لدى هؤلاء الذين كانوا في الماضي القريب، يتجرؤون على تقديم دروس لغيرهم من الدول والأمم، وهم اليوم، لم يتورعوا في تقييد ولن نبالغ إن قلنا في حب الممارسة الديمقراطية في أبسط تجلياتها، على كل من أبدى أو لنقل "تشجيع" لانتقاد الغطرسة الصهيونية، والدفاع عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني في غزة وفلسطين المحتلة أمام مرأى ومسمع العالم، إذ لا ينبغي إغفال ما يعيشه العالم اليوم، الذي أصبح على شفير اندلاع سلسلة من الأزمات قد تمس الماء والغذاء والبيئة والطاقة، تهدد بإغراق الملايين من البشر في انعدام الأمن والسلم بتفرعاته، ناهيك عن تفاقم أوجه اللامساواة بين البلدان وداخلها بشكل كبير، وتساعد مظاهر التطرف والتطرف العنيف والعنصرية والمعاداة للآخر، وهو ما من شأنه أن يهدد الانسجام المجتمعي والتعايش السلمي لكثير من المجتمعات، وهو ما سينتهي إلى التأثير على القيم الديمقراطية ذاتها، لذلك، أضحى يتعين علينا كبرلمانيين أن لا نكل وأن لا نياس في جهودنا من خلال ما تتيحه لنا الدبلوماسية البرلمانية للإسهام في سبيل تعزيز الطابع المتعدد الأطراف للنظام الدولي وتحسين النظام القانوني الدولي، وفق ما يضمن المزيد من التضامن والتوازن والتعايش السلمي

والمساواة في حقوق الإنسان بين الشعوب والأمم.. إن الجزائر الجديدة بقيادة السيد رئيس الجمهورية، عبد المجيد تبون، تعمل جاهدة من أجل التكريس بالفعل لدمقرطة أكبر للعلاقات الدولية وإعادة الإعتبار للعمل الدبلوماسي من خلال إعطاء الأولوية للحلول التفاوضية والسلمية في حل النزاعات والصراعات في حوليات العمل الدولي المتعدد الأطراف.. وذلك من خلال عضويتها غير الدائمة بمجلس الأمن الدولي.. إن المقاربة الجزائرية تأسست وتتأسس على موروثها النوفمبري الخالد وإيمانها العميق والمتجذر بحاجة الإنسانية إلى قيم ومثل ومبادئ العدل والحق والإنصاف لتحقيق العدالة الإجتماعية لشعوب العالم وردم الهوة والفوارق بين الشمال والجنوب.. إن الإتحاد البرلماني الدولي سيظل وجهة ومنتدى دولي مفضل لإسماع صوت الشعوب وحقها في السلم والأمن وتقرير المصير من خلال التجسيد بالفعل على أرض الواقع لشعار الإتحاد: من أجل الديمقراطية للجميع .. “